# تنظيم الهجرة الزراعيّة

لحضرة صاحب السعادة جلال فهيم باشا

هذا الوطن العزيز ، هو وطن كل مصرى أيا كان مولده ونشأته وعمله ، فكل قطعة من أرضه يجب أن تعمر وتخدم . ومن الظلم أن تكون بعض بقاع الوطن مزدهرة مأهولة ، وتكون الأخرى مهملة محرومة ، وأن يكون الرزق فى بعض النواحى موزعا على قليل من الناس وفى غيرها مقسما بين العدد العظيم ، فلا يظفر منه الفرد إلا بأضأل نصيب .

يجب أن يكون هناك عدل فى توزيع الأرض والعمل والرزق ، وأن يقال لمن ضاقت بهم أرضهم ، تعالوا إلى مكان آخر قليل السكان فقير إلى العاملين ، فازرعوا واحصدوا واظفروا برزق حسن ، وحياة أرغد مما أنتم فيها .

هذا ما أعنيه بالهجرة الزراعية ، وهذا ما أدعو الى تنفيذه وتنظيمه ، و إنه لأسلوب من أهم أساليب الإصلاح الاجتماعى ، ولا بد منه اذا شئنا أن نحسن لفلاحنا الجزاء عن كده وتعبه وحسن بلائه فى خدمتنا ، وتهيئة ما بين أيدينا من ضروب الرفاهية والنعيم .

إن كثيرين من الكتاب والباحثين ، يحدثوننا عن شقاء الفلاح ، وعن واجبنا نحو الفلاح ، وهم يتناولون هذا الموضوع فى تعميم و إبهام ، فلكى يلمس الجميع هذا الجرح لمسا ، نعمد الى شىء من التخصيص والتفصيل ، فنقول إن الفلاح يكوّن من مجموع هذه الأمة أكثر من ثمانين فى المائة ، وإن الكثرة الساحقة من هذه النسبة الحائلة ، هى التى ترزح تحت أثقال الفقر والجوع ، واليك هذا الإحصاء لتعرف أن " المرتاحين " أو " المكتفين " من فلاحينا هم عدد قليل جدا وأن الأكثرين هم الشاكون البائسون :

| عدد | | عدد |
|---|---|---|
| ١٣٠٠٠ يملكون أكثر من ٥٠ فدانا | | ٨٦٠٠٠ يملكون من ٥ أفدنة إلى ١٠ |
| ٢٢٠٠٠ « من ٢٠ فدانا الى ٥٠ | | ٥٦٨٠٠٠ « « فدان واحد إلى ٥ |
| ٣٩٠٠٠ « « ١٠ أفدنة « ٢٠ | | ١,٧١٨٠٠٠ « أقل من فدان |

ومجموع الملاك — على اختلاف درجاتهم — ٢,٤٤٦٠٠٠ وهم ١٥ فى المائة من مجموع السكان، فالباقون — وهم الشعب كله إلا قليلا — هم المستضعفون المحرومون الذين ينهك الجوع أجسامهم ، و يفسد الجهل نفوسهم ، وتختصر الأمراض أعمارهم .

وقبل أن أخوض فى موضوع الهجرة الزراعيـة أضرب مثـلا يدل على سوء توزيع الأراضى على السكان وعلى الزراع .

فمديرية المنوفية يبلغ عدد سكانها ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ومساحة أراضيها ٣٥٠,٠٠٠ فدان فنسـبة الأشخاص الى الأرض كنسبة ٣ إلى ١ ومعنى هـذا أن لكل ثلاثة أشخاص فدانا واحدا من الأرض .

وفى الوقت عينه تبلغ هذه النسبة ٢٥ فدانا للشخص الواحد فى شمال الدلتا !

فى الحالة الأولى لا تخرج الأرض ما يسدّ رمق الأهالى وغذاء مواشيهم . والأيدى العاملة أكثر ما تحتاج اليه الأرض لفلاحتها فلا غرابة إذا سـاءت حالهم فجنح بهم العوز والفقر الى الفساد والإجرام .

وفى الحالة الثانية تفتقر الأرض الى الأيدى العاملة فلا تجدها إلا بطريق "الترحيل" وهذا مما يدعو الى مضاعفة أجور العمال الزراعيين ثم إلى زيادة نفقات الإنتاج .

و إليك مثلا آخر خاصا بالملاك الذين تقل ملكيتهم عن فدان واحد : هل يكفى ايراد جزء من فدان لنفقة أسرة مكونة من خمسة أشخاص ، ولإطعام ما تقتنيه هذه الأسرة من المواشى ؟

تبلغ الملكيات التى تقل عن فدان واحد نحو ٧٠٠,٠٠٠ فدان موزعة على ١,٧١٨,٠٠٠ مالك كما قدمنا ، ومع أننا حسبنا هؤلاء فى عداد الملاك فالحقيقة أن حظهم أقل من حظ الأجير إذ أن زيادة تكاليف الإنتاج لهذه المساحات الضئيلة إن لم تجعل الكسب متعذرا فهى قليلة النفقة كثيرة المتاعب .

هذه الأمثلة تكشف عن حاجة البـلاد الى السرعة فى سـن قوانين لتنظيم الهجرة الزراعية وتوزيع الملكيات الصغيرة ، وسيكون لهذه القوانين أثر عظيم .

أولا — فى تحسين حالة الفلاح وتوفير أرزاقه وما يعقب ذلك من تحسين صحته ومسكنه ، ورفع مستوى حياته من جميع الوجوه .

ثانيا — استقرار الحيـاة الزراعية على أسس تسمو بمستوى حيـاة البـلاد زراعيـا واقتصاديا .

ثالثا — تقليل نفقات الإنتاج .

رابعا — استتباب الهدوء والأمن فى الجهات المكتظة بالسكان .

أما الإصلاح الذى ندعو الى السرعة فى تنفيذه فيقوم على مشروعين متلازمين :

الأول — توزيع الملكيات الصغيرة على الفلاحين على أن يحصل ثمنها مقسطا بربح قليل

والثانى — الحجرة الزراعية للفلاح .

فلتنفيذ المشروع الأول تخصص الأراضى الآتى بيانها للتوزيع ، ملكيات صغيرة وهى :

( ١ ) جميع أراضى الحكومة المستصلحة ، عدا ما يلزم لعملية الإكثار أو حقول التجارب .

( ٢ ) الأطيان البور التى تملكها الحكومة والتى أعدت لها طرق الصرف والرى العامة بعد إصلاحها .

( ٣ ) الأراضى التى تقل ملكيتها عن فدان وتنزع لتجميع الملكية .

( ٤ ) الأطيان التى تنزع ملكيتها اجباريا بأحكام المحاكم .

على أن تكف الحكومة عن التداخل غير المشروع بين الدائنين والملاك المدينين وتشترى هذه الأطيان إذا ما نزعت ملكيتها ، وتخصصها للتوزيع على صغار المزارعين .

وهنا أرى أن أجهر مخلصا لوجه الله والحق ، برأيى فيما عمدت اليه الحكومات السابقة من وقف البيوع الجبرية باسم صيانة الثروة العقارية فأقول إن هذا لم يكن إلا بدعة حزبية لا يجيزها العدل ، ولا تقرها النظم الاقتصادية ولا ما تحرص عليه الحكومات الرشيدة من استبقاء الثقة بخزانتها وبسمعتها ، وهذا العمل كان ظاهره الرحمة بالمدينين المفرطين فى عهودهم ، المقصرين فى الوفاء بديونهم ولكنه أساء الى حركة التعامل العامة بين أصحاب رءوس الأموال والملاك وأصبحت البنوك تخافه هذا التدخل تحبس أموالها عن المتعاملين.

يبلغ عدد المدينين اثنى عشر ألفا ، منهم ألفان توشك أرضهم أن تنزع ملكيتها ، وقد تدخلت الحكومات السابقة من أجل هؤلاء ودفعت من المال العام لصيانة أملاكهم ما يبلغ ١٤ مليونا من الجنيهات .

صرف هذا المال الجسيم من خزانة الدولة أى من مال الأمة ، وقد كان واجبا أن ينفق فى المشروعات العامة التى يعود نفعها على الأمة جميعا لا أن نسخو به لمصلحة من ساءت حالتهم وعجزوا عن الأداء حتى بعد التسويات الكثيرة التى منحتهم آجالا واسعة وأقساطا تتفق وموارد أطيانهم لو عملوا على التسديد مخلصين ، ولكن اتكالهم على تداخل الحكومة من آن لآخر جعلهم يستمرئون المرعى فتهاونوا فيما عليهم من حقوق وتعهدات نحو الدائنين وأصبح لزاما أن تخلى الحكومة الحاضرة يدها عن التدخل فى هذا الذى يزعمونه صيانة للثروة العقارية ، حتى تعود الثقة المالية للبلاد ، ويكفى ما سجلته البنوك فى تقاريرها

السنوية من اعتراض وتشهير بهذه التصرفات السابقة ، وهذا صوت الفلاح يؤيدنا فى هـذا الرأى ويطالب حكومتنا بأن تدخر مال الدولة لمصالح الشعب وحاجاته .

إن الأرض تضعف وتقوى كالإنسان ، فإن تملكها قوى حسنت وأثمرت ، وإن تملكها هزيل ضعفت وأمسكت ، ولمصلحة الإنتاج الزراعى يجب أن تكون الأطيان فى أيدى الأقوياء الأوفياء لا فى أيدى المتلفين المسرفين .

( ٥ ) جميع أطيان الحكومة البور التى لم تتوفر لها الى الآن طرق الصرف والرى العامة ، وتبلغ نحو ١,١٠٠,٠٠٠ فدان تصبح بموجب القانون معدّة للتوزيع على صغار المزارعين بعد إصلاحها .

ولو جاز لى التوسع لحساب مصلحة الفلاح والمصلحة العامة لأضفت الى المساحات التى توزع على الفلاحين ، وتخصص لهجرتهم ، أطيان الوقف الأهلى بعد انقراض الطبقة الثانية ، إذ تصبح حالة المستحقين لهـذه الأوقاف كحالة صغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن الفدان ، إن لم تكن أسوأ وأتعس .

أما مشروع الهجرة الزراعية الذى يحقق الأغراض التى ذكرناها فيتلخص فى الأبواب الآتية :

أولا — نظام المستعمرين ، وهل يكون اختياريا أو مفروضا بقانون ؟

ثانيا — طريقة إصلاح الأراضى البور قبل التوزيع ، ومن يتولى الإصلاح ؟

ثالثا — توفير المـال اللازم .

رابعا — بعض الطرق التى اتبعت فى الممالك الأخرى والقوانين التى سنتها للتنفيذ .

## نظام المستعمرين اختياريا أو إجباريا :

لكل مملكة نظامها فى اختيار المستعمرين ، فمنها من جعل الاستعمار اختياريا ، ومنها من فرضه بقانون ، فمثلا كان الاستعمار فى هولاندا واستراليا بقانون ، وكان توزيع الأراضى الى ملكيات صغيرة فى رومانيـا بقانون يعين الطبقات التى توزع الأراضى على أفرادها ، وتركت بعض الممالك الهجرة لمن يشاء ، عن طريق الترغيب والتشويق .

غير أن الحالة فى مصر تختلف عنهـا فى هذه الممالك ، إذ أن حالة التعداد فى بعض المناطق لا تتمشى مع المساحة ، كما سبق البيان . والإنتاج الزراعى يتوقف — الى حد بعيد — على توزيع الأيدى العاملة بين النواحى القليلة السكان والنواحى المزدحمة بهم . فإذا راعينـا هـذا وجب أن تكون الهجرة بقانون حتى يؤخذ المهاجرون من النواحى المزدحمة ، على أن يفضل عند توزيع الأراضى أصحاب الملكيات التى تقل عن فدان ، الذين تنزع ملكياتهم ، فهؤلاء نعوضهم عن ملكياتهم المنزوعة بهذه الأرض الحكومية الجديدة .

## طريقة إصلاح الأراضى البور :

للحكومة فى شمال الدلتا نحو ٣٠٠,٠٠٠ فدان توفرت لها طرق الرى والصرف العام ، ولا تزال تعمل فى إصلاحها ، ناجحة موفقة . غير أن المساحة التى تم إصلاحها لا تزال قليلة نظرا الى ضآلة الأموال المخصصة للعمل ، وهكذا لم تستطع المصلحة أن تصلح أكثر من ٨٠٠٠ فدان سنويا .

والظاهر أن ظروف الميزانية فى الوقت الحاضر لا تسمح بزيادة الأموال المخصصة لعمليات الإصلاح ، ولذلك أرى من الخير أن يوكل الإصلاح الى شركات زراعية موثوق بخبرتها العملية ، بشرط أن تساهم الحكومة فى هذه الشركات بما لا يقل عن ٥١ ٪ من رأس المال حتى يخول لها حق الإشراف على العمل وتوزيع الأراضى على صغار المزارعين بأرباح للشركة معقولة . أما المال اللازم لمساهمة الحكومة بهذا القدر فهو قيمة ثمن الأطيان وما يزيد على ذلك يعمل به قرض أهلى . وبذلك يمكن تدبير المال اللازم لهذه الشركات وتستصلح الأراضى البور فى القليل من الزمن ، فتنتفع الحكومة بما يجبى من الضرائب ، كما أن الأطيان تصبح باب سعادة ورفاهية لمن يمتلكونها من صغار المزارعين ، وهنيئا لحكومة يتحقق فى عهدها هذا الحلم اللذيذ للعدد العظيم من الفلاحين اليائسين الصابرين .

على أن المشرع المصرى عند وضعه مشروعات القوانين المتعلقة بتخصيص أراضى الحكومة للتوزيع على صغار المزارعين ونزع الملكيات الصغيرة التى تقل عن فدان ، والتقنينات الخاصة بالهجرة ، يجد أمامه من قوانين الممالك المختلفة أمثلة تنير له الطريق ، خصوصا إذا أستعان بالفنيين من رجال الزراعة والمال فى وضع هذه القوانين بما يتفق مع ظروف مصر وحاجات فلاحها وطبيعة أرضها ونظم الرى والصرف فيها .

هذه كلمة وجيزة فى تنظيم الهجرة الزراعية . ولو تم هذا التنظيم لتحققت غاية من أهم غايات الإصلاح فى مصر ، ولا نتقل الفلاح المصرى الى حياة جديدة يتذوق فيها طعم النعمة والرخاء .

وإنى فى إيمانى بما لحكومة جلالة الملك من عزم قوى ووطنية صادقة ، لشديد الثقة فى أن آمال فلاحينا ستتحقق بإذن الله ، كما أن رعاية مولانا الملك المحبوب لشعبه الوفى ستجعل للفلاح فى عهده الزاهر أعيادا تنسيه ما مر به من آلام .

جلال فهيم